حجز اداری ـ مدى جواز الحجز على حطام السفن بعد انتشالها وجواز بيع السفن المحجوز عليهـــا رغم وجود منازعة قضائية ـ مدى جواز بيع السفن الغارقة قبل انتشالها .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩ يونية سنة ٢٠٠٢ نص المادة (٢٧) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى، المعدل بالقانون رقـــم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٧٩ لسنة ٦١ فى شأن الكوارث البحرية والحطام نص المواد ١١، ١٢، ١٣ كما استعرضت قرار وزير الحربية رقم ٧٢٦ سنة ١٩٦٢ فى شأن الحطام البحرى نص المادة (٦) .

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع فى قانون الكوارث البحرية والحطام البحرى أعطى لمصلحة الموانى والمنائر الحق فى انتشال السفينة دون انذار مالكها اذا مضى ثلاثة أشهر على غرقها أو جنوحها داخـــل المياه الاقليمية ، ومنحها ذات الحق قبل انقضاء هذه المدة اذا كانت السفينة الغارقة او الجانحة او المهجورة تعوق الملاحه أو تشكل خطرا عليها شريطة انذار مالكها بتعويمها او ازالتها خلال مدة تحددها له وامتناعه عـن ذلك ، وتتم الازاله فى الحالتين اما بمعرفة المصلحة او بمعرفة ذوى الخبرة على حساب مالك السفينه او صاحب الحق فيها . واجاز لها استيفاء مصروفات الازالة او الانتشال وغير ذلك من مستحقات اما مباشرة من المالك او عن طريق حبس حطام السفينه ، او بيعه اداريا وايداع ما يتبقى من الثمن الخزانه العامه . فاذا كانت السفينـــه محجوزا عليها انتقل الحجز الى الحطام او باقى الثمن ما لم يكن هناك منازعة قضائية فى أصل المبالغ المحجـــوز لاجل استيفائها او فى صحة اجراءات الحجز او باسترداد السفينه فلا يجوز البيع عملا بالاثر الواقف للمنازعة وفقا للماده (٢٧) من قانون الحجز الادارى الا اذا كان فى تخزين الحطام احتمال حدوث أضرار جسيمة بالملاحـــه البحرية او بالممتلكات فيجوز بيعه رغم المنازعة فى الحجز عملا بحكم الماده (٦) من قرار وزير الحربية رقـــم (٧٢٦) لسنة ١٩٦٢ المستند الى التفويض التشريعى المقرر بحكم الماده (١٤) من قانون الكوارث البحريـــة فضلا عن أن دفع الخسرة المحتملة من اخطار التخزين مقدم على مصلحة المالك ، كما أن سلامة الملاحة فـــى المجرى المائى مصلحة عامه اولى بالاعتبار من مصلحة المالك فى وقف اجراءات البيع .

واعمالا لما تقدم فانه يحق لهيئة الميناء انتشال او ازالة السفن الغارقة او الجانحة او المهجـــورة من المسطح المائى على نفقة المالك او صاحب الحق فى السفينة سواء بمعرفتها او بمعرفة ذوى الخبرة فى هـــذا الشأن . كما يحق لها ايضا بيع ما تم انتشالة او ازالته من سفن او حطام اذا كان فى تخزينه احتمال حـــدوث اضرار جسيمة او توافرت اى من الحالات التى حددتها الماده (٦) من قرار وزير الحربية سالف الذكر . واما عن مدى جواز بيع السفن الغارقة بحالتها قبل انتشالها فهو امر لم يجزه القانون بل أن سلطات الجهه الادارية الوارده فى قانون الكوارث البحرية مقصور على الازالة والانتشال على حساب المالك سواء بمعرفتها او بمعرفة ذوى الخبرة ، فضلا عن ان بيع السفينه بحالتها التى عليها وهى غارقة من بيوع الغرر المحظورة لما فيه من غبن إما للمالك او للمشترى ، ولا يمنع الهيئة من اعمال سلطاتها المتقدمه اشهار افلاس مالكى بعض السفن ذلك لان حقـــوق

الهيئة من ضرائب ورسوم ومصاريف حراسة وصيانة وازالة حطام او انتشاله أو بيعه من حقوق الامتياز الخاصه على السفينه وفقا لحكم المادتين (٤ و ٣٩) من قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ ، وهى مستثناه من آثار الحكم بشهر الافلاس المانعه من التنفيذ الفردى على اموال المفلس بصريح نص الماده (٦٤٥) من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ الذى جرى على أن " ١ــ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٢ــ٠٠٠٠٠٠٠٠٣ــ اما الدائنون المرتهنون واصحاب حقوق الامتياز الخاصه والحاصلون على اختصاص على اموال المدين فيجوز لهم اقامة الدعاوى الفردية او الاستمرار فيها فى مواجهة أمين التفليسة كما يجوز لهم التنفيذ او الاستمرار فيه على الاموال التى تقع عليها تأميناتهم " ومن ثم للهيئة انتشال او ازالة تلك السفن وبيعها واستيفاء مستحقاتها من ثمنها وايداع الباقى خزانة المحكمة المختصة على ان يتم اخطار امين التفليسة بذلك٠

واما عن الزام المشترى بسداد ١٠٪ كمصروفات ادارية عما اشتراه فهو امر غير جائز لانتفاء سنده القانونى ٠

(فتوى رقم ٦٨٠ ملف رقم ١٥/٢/١٠٠)